في تقرير الحكومة المقدم للبرلمان عن التطورات الاقتصادية باليمن:

تحقيق تقدم في تنفيذ الإصلاحات وتعزيز إجراءات مكافحة الفساد وحماية المال العام

التأكيد على إصلاح قطاع النفط والغاز وتشجيع الاستثمار في مختلف مراحله الإنتاجية

صنعاء/سبأ:

قدم الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء امس إلى مجلس النواب تقريراً مفصلاً عن التطورات الاقتصادية التي شهدتها الجمهورية اليمنية خلال الفترة الماضية، متضمنا بالأرقام الإنجازات الاقتصادية والتنموية والمعالجات التي قامت بها الحكومة للعديد من القضايا المتصلة بأداء الاقتصاد الوطني.

كما استعرض الجهود المبذولة من الحكومة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، بما في ذلك التطورات التي شهدها الاقتصاد الوطني وما يواجهه من تحديات ، بهدف اطلاع نواب الشعب عليها وإيجاد الحلول لتنشيط إداء الاقتصاد وبما يسهم في زيادة معدلات النمو ، وفيما يلي نص التقرير:

شهد الاقتصاد اليمني خلال السنوات الثلاث الماضية مجموعة من التطورات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة جاءت كنتيجة حتمية لما اتخذته الحكومة من برامج إصلاحية وسياسات اقتصادية لتحسين الأداء الاقتصادي بما من شأنه تحقيق الأهداف التنموية التي تضمنتها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2006 - 2010 الثالثة للتخفيف من الفقر والتي شملت مختلف أوجه النشاط التنموي مستندة في ذلك إلى مجموعة من الرؤى الإستراتيجية والأهداف الوطنية العليا التي تضمنتها كل من الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025 ، أهداف التنمية الألفية 2015 ، برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري ، أجندة الإصلاحات الوطنية والرامية جميعاً إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الوطنية وتحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز وتطوير جوانب التعاون مع شركاء التنمية والمضي في مسار الاندماج في مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وفي إطار تسريع وتيرة تنفيذ أجندة الإصلاحات الوطنية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام قامت الحكومة بتنفيذ حزمة واسعة من السياسات والإصلاحات في الجوانب المؤسسية والتشريعية والإدارية وتعزيز مبدأ الإدارة الرشيدة وتطوير نظام المناقصات على أساس الممارسات المثلى فضلا عن تحسين مؤشرات بيئة الإعمال، كما تم أيضا إطلاق حزمة أضافية من التدخلات والإصلاحات المعززة لتطوير ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة وتعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء وحماية المال العام، وتعزيز مقومات الشفافية والمساءلة في الوظيفة العامة، إلى جانب توسيع المشاركة السياسية وحماية الحقوق والحريات.

كما تميزت الفترة الماضية بتنفيذ العديد من المجهودات والأنشطة التي من المحتمل أن تفتح أفاقا للعمل التنموي والاستثماري وفي الوقت نفسه تحقق دفعة قوية للاقتصاد في إطار علاقته بمنظومة الاقتصاد الإقليمي وخاصة اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأهمها انعقاد مؤتمر المانحين في لندن نهاية العام 2006 وما أسفر عنه من نتائج إيجابية عززت عرى الشراكة مع مجتمع المانحين وخاصة مع دول مجلس التعاون والتي مثلت الداعم الرئيسي ، وما تلى ذلك من تقدم كبير في تخصيص تلك التعهدات على مشروعات خطة التنمية، بالإضافة إلى انعقاد مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية والذي خرج بنتائج إيجابية عديدة عززت ثقة القطاع الخاص المحلي والأجنبي بالتحسن الملحوظ في البيئة الاستثمارية والتوجهات الحكومية الجادة الرامية إلى تعميق الإصلاحات وخاصة إصلاح بيئة الاعمال وتطوير المناخ الاستثماري .

هذا التقرير يستعرض أهم الجهود والتطورات التي شهدها الاقتصاد اليمني وما تم إنجازه في مختلف جوانب التنمية.

أولاً : مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي:

1. تطور الناتج المحلي الإجمالي:

تظهر بيانات النمو الاقتصادي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد حقق معدل نمو بلغ ٪5.6 خلال عام 2005. وفي المقابل حقق خلال عامي 2006 و 2007 معدل نمو سنوي بلغ (٪3.2)، (٪3.6) إلا أن هذا المعدل يرتفع ليصل إلى (٪4.7)، (٪5.5) للقطاعات غير النفطية على التوالي.

ويعود تدني معدلات النمو الاقتصادي خلال عامي 2006، 2007 إلى العديد من الأسباب وفي مقدمة تلك الأسباب تراجع نمو الناتج المحلي الحقيقي لقطاع النفط والغاز بحوالي ٪8.3، ٪12.2 على التوالي، نظراً لتراجع كميات إنتاج النفط الخام من حوالي 146 مليون برميل عام 2005 إلى حوالي 117 مليون برميل في عام 2007، يلي ذلك التدني في الاستثمارات الوطنية، حيث لم يتجاوز معدل نموها ٪3.6 خلال عام 2006، مع أن هذا المعدل قد تجاوز ٪14.4 في عام 2005.

ويرجع السبب في تدني معدلات نمو الاستثمارات الوطنية إلى تراجع حجم الاستثمارات العامة ، نظراً للتأخر في السحوبات من تعهدات مؤتمر المانحين من المنح والقروض والتي يتوقع أن يبدأ السحب من تلك التعهدات بشكل ملموس وكبير خلال عام 2008، الأمر الذي أدى إلى تراجع حجم الاستثمارات العامة ومن ثم نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك كون تلك التعهدات تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الاستثمارات العامة الموجهة نحو تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لتحفيز البيئة الاستثمارية وجذب استثمارات القطاع الخاص ومن ثم دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

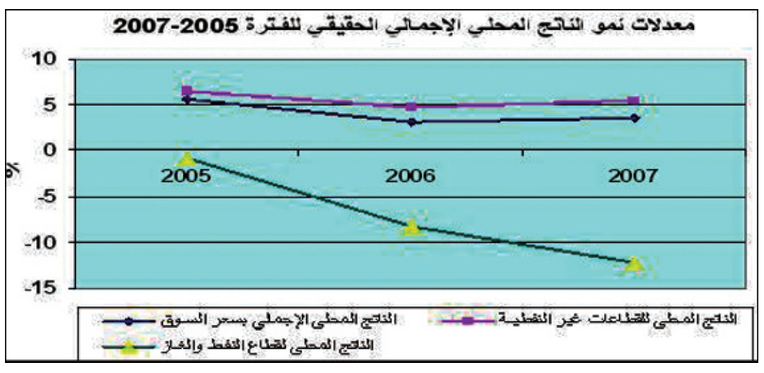

كما شهدت الأهمية النسبية للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية تراجعا ملحوظا حيث انخفضت نسبتها من ٪49.4 من إجمالي الاستثمار إلى ٪45 فضلا عن استمرار اضطراب الأوضاع الإقليمية وتباطؤ معدل نمو الاقتصاد العالمي.

وتشير اتجاهات النمو الاقتصادي وتركيبته الهيكلية بأن القطاع النفطي لا يزال يساهم بحوالي ٪33 من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة 2005-2007، مما يوضح بجلاء الأهمية الكبيرة لمساهمة القطاع النفطي في النشاط الاقتصادي ومدى اعتماد الاقتصاد الوطني على عوائد النفط، بما يرهن الوضع الاقتصادي للتقلبات في كميات أو أسعار النفط أو الاثنين معا. وهنا تبرز أهمية دور القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني وتأثيره حالياً ومستقبلاً على اتجاهات النمو الاقتصادي بشكل عام.

وفي ظل الأهمية الكبيرة لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، فإن التوقعات بتراجع الإنتاج النفطي ومن ثم حصة الحكومة منه في المدى المتوسط، سيكون لها آثار سلبية كبيرة على

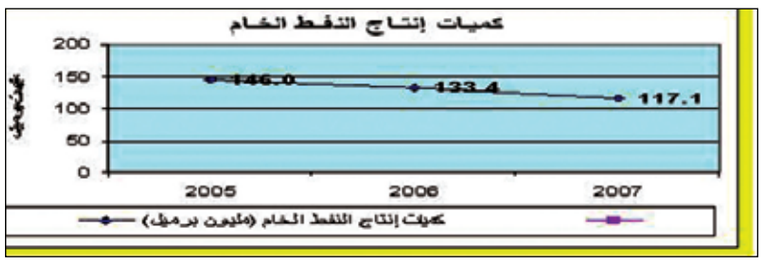

معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك على الإيرادات النفطية في الموازنة العامة للدولة بما ينعكس على مستوى الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، فضلاً عن النتائج المترتبة على التزايد في الاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية في ظل تناقص الإنتاج النفطي مما سيؤدي إلى تراجع حاد في عوائد الصادرات، وبالتالي تدهور في وضع الميزان التجاري وموقف الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

الأمر الذي يتطلب بذل مزيد من الجهود لجذب رأس المال في مجال التنقيب والإنتاج، وللتسريع في ذلك فإن هناك ضرورة ماسة لتطوير إستراتيجية شاملة لإصلاح قطاع النفط والغاز تركز على إعادة هيكلة القطاع النفطي وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المراحل المختلفة للإنتاج وخاصة في المناطق غير المستغلة.

ومن جهة أخرى فإن الأمر يستلزم العمل على توسيع الطاقات الاستيعابية للاقتصاد الوطني وزيادة التركيز على استغلال الفرص الكامنة في القطاعات الاقتصادية غير النفطية وبالذات القطاعات الواعدة من أجل تنويع مصادر النمو الاقتصادي وتعزيز قاعدة الصادرات وبما يسهم في الحد من التأثيرات السلبية لأي تراجع محتمل في إنتاج وتصدير النفط الخام.

ويوضح الجدول رقم (1) أهم التطورات في جانب القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي للعاملين 2005-2006 (مليون ريال)

البيان	فعلي 2005	فعلي أولي 2006	معدل النمو % 2005	معدل النمو % 2006
الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية ومنه:	277708	290829	6.52	4.72
الزراعة والغابات والصيد	61322	63604	2.41	3.72
الصيد	2525	2387	-10.08	-5.47
الصناعات التحويلية (بدون تكرير النفط)	44950	47278	8.08	5.18
الصناعات الإستخراجية (بدون نفط)	1501	1602	5.48	6.73
الكهرباء والمياه	3969	4227	7.15	6.50
البناء والتشييد	6303	6642	4.51	5.38
تجارة الجملة والتجزئة	21955	23783	3.47	8.33
المطاعم والفنادق	2385	2447	3.25	2.60
النقل والتخزين والمواصلات	40940	44960	9.12	9.82
منتجو الخدمات الحكومية	60867	62851	6.63	3.26

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

2. هيكل الناتج المحلي الإجمالي :

تظهر بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1990 أن التغير في هيكل الناتج المحلي

الإجمالي خلال عام 2006 كان واضحاً حيث تراجعت الأهمية النسبية لمساهمة قطاع النفط والغاز من حوالي ٪12.1 في عام 2005 إلى حوالي ٪10.8 في عام 2006، في حين تصل هذه النسبة بالأسعار الجارية إلى حوالي ٪35.6 في عام 2005 وحوالي ٪28.3 في عام 2006.ويرجع ذلك إلى تدني معدل نمو الناتج المحلي لقطاع استخراج النفط بالأسعار الثابتة والتراجع في كميات إنتاج النفط بحوالي (- ٪8.3) خلال عام 2006.

وفي المقابل ارتفعت الأهمية النسبية لمساهمة الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية بالأسعار الثابتة من حوالي ٪87.9 عام 2005 إلى ٪89.3 من الناتج المحلي الإجمالي عام 2006. وفي الوقت الذي يأتي هذا التحسن في الأهمية النسبية للقطاعات غير النفطية على حساب القطاع النفطي فإنه يعود إلى ارتفع نسبة مساهمة كل من قطاع تجارة الجملة والتجزئة من (٪7) عام 2005 إلى (٪7.3) عام 2006، وقطاع النقل والتخزين والاتصالات من (٪13) إلى (٪13.8)، وقطاع الصناعة التحويلية من ٪14.5 إلى ٪14.8 بالإضافة إلى قطاع الزراعة والقنص والغابات من ٪10.6 إلى ٪10.9 من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة. وذلك بسبب ارتفاع معدلات نموها الحقيقية وحصولها على جزء كبير من متطلباتها الاستثمارية. ورغم التحسن الذي حققته هذه القطاعات في مساهمتها النسبية، إلا أن هذا التحسن مازال محدوداً، مما جعل الاقتصاد المحلي شديد الحساسية لأية تغيرات طبيعية أو خارجية، وضعيف الاستجابة للسياسات الإنمائية على الأقل في المدى المتوسط. كما انه لابد من معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الهيكل الإنتاجي خاصة غلبة مساهمة القطاعات التقليدية التي يحكم أداءها عوامل خارجية كالنفط أو طبيعية كالزراعة.

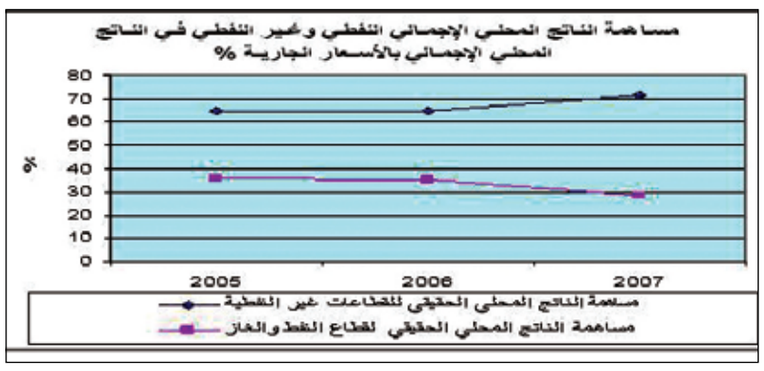

ثانياً: الفقر والنمو الاقتصادي.

هناك إجماع واسع النطاق على أن النمو الاقتصادي القوي والمستمر من شأنه الإسهام بشكل كبير في الحد من الفقر، وهو ما توصلت إليه نتائج تقييم أثر النمو الاقتصادي على الفقر في اليمن والتي خلصت إلى أن هناك ارتباط ايجابي بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

جدول (2) تطور مؤشرات الفقر في اليمن
خلال الفترة 1998 – 2006

البيان	1998	2006
عدد الفقراء (مليون نسمة)	6.9	7.3
الفقر العام (% من السكان)	40.1	34.8
فقر الغذاء (% من السكان)	17.6	12.5
الفقر في الحضر %	32.2	20.7
الفقر في الريف %	42.4	40.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، تقييم الفقر في اليمن 2006

فقد أشارت نتائج مسح الفقر في اليمن 2006/2005 إلى أن النمو الاقتصادي قد أسهم بصورة مباشرة في التخفيض من ظاهرة الفقر حيث انخفض معدل الفقر من حوالي ٪41.8 من السكان إلى حوالي ٪34.8 من السكان ، كما تراجعت نسبة الذين يعانون من فقر الغذاء (الفقر المدقع) من ٪17.6 من إجمالي السكان عام 1998 إلى ٪12.5 من إجمالي السكان عام 2006 .

من ناحية ثانية تشير البيانات إلى تراجع الفقر في الحضر بصورة أكبر من الريف، حيث تراجعت معدلات الفقر في الحضر من حوالي ٪32.2 إلى ٪20.7 من إجمالي سكان الحضر خلال الفترة 1998 – 2006 ، فيما كان التراجع في معدلات الفقر في الريف محدوداً للغاية حيث تراجع من ٪42.4 إلى ٪40.1 من إجمالي سكان الريف.

من ناحية ثانية وعند تحليل مصادر النمو الاقتصادي خلال الفترة 1998 – 2006 يلاحظ أن معظم النمو قد جاء من قطاع النفط والغاز حيث حقق هذا القطاع معدل نمو سنوي متوسط يصل إلى ٪28.7 ، فيما بلغ معدل النمو السنوي للقطاعات غير النفطية خلال الفترة حوالي ٪16.1.

إن الانخفاض الضعيف في معدلات الفقر يمكن تفسيره بمجموعة من العوامل أبرزها ما يلي:

1. أن النمو الاقتصادي المبني على النفط لا يستفيد منة الفقراء وخاصة فقراء الريف فالدلائل الأولية تشير إلى أن إيرادات النفط لا تمتد فوائدها لتشمل معظم مكونات الاقتصاد وخاصة الفقراء كما أنه لا يساهم في توظيف العمالة ضمن سكان الأرياف الفقراء حيث يتطلب عمالة عالية الكفاءة معظمها تستورد من الخارج

2. بسبب نمط النمو القطاعي خلال 1998 و 2005م والذي هيمن فيه قطاعي التجارة والنقل على النمو القطاعي للناتج المحلي بينما كان النمو الزراعي ضعيفاً نسبياً لم ينخفض الفقر الريفي بنسبة كبيرة .

3. أسهم تدني حجم التمويل الخارجي الذي تتلقاه اليمن والبطء في تخصيصه في تدني حجم الاستثمار العام في قطاعات البنى التحتية اللازمة لتحفيز الاستثمارات الخاصة فضلا عن محدودية الإنفاق على الخدمات العامة وبالذات تلك الموجهة نحو الفقراء.

ثالثاً: التطورات المالية.

1. تطور أداء الإيرادات العامة الذاتية والمنح:

بلغت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي ٪35 كمتوسط سنوي خلال الفترة 2004-2007م ، وبمتوسط نمو سنوي ٪21 حيث زادت تلك النسبة من٪31.7 عام 2004م الى٪38.2 عام 2006م غير أنها تراجعت إلى ٪34.8 عام 2007م ، وبلغ أعلي معدل نمو لها عام 2005م ٪36.8 مقارنة بـ ٪22.2عام 2004م ثم انخفضت إلى٪29.1 عام 2006م أما عام 2007م فقد حققت الإيرادات العامة معدل نمو سالب ٪4.3.

الجدير بالذكر أن الارتفاع الكبير في الإيرادات العامة يعود إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة في ضوء الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط خلال العامين 2005 و 2006م، الأمر الذي أدى إلى:-

- ارتفاع مساهمة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح من نحو ٪62.2 عام 2004م إلى نحو ٪67.8 و٪73.9 في العامين 2005م و2006م على الترتيب.
- ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٪19.7 عام 2004م إلى ٪23.5 عام 2005م ثم إلى ٪28.2 عام2006م،وتقدر بـ٪23.8 مع نهاية 2007م.

من ناحية ثانية شهدت الإيرادات الضريبية تراجعاً ملحوظاً في نسبة مساهمتها إلى إجمالي

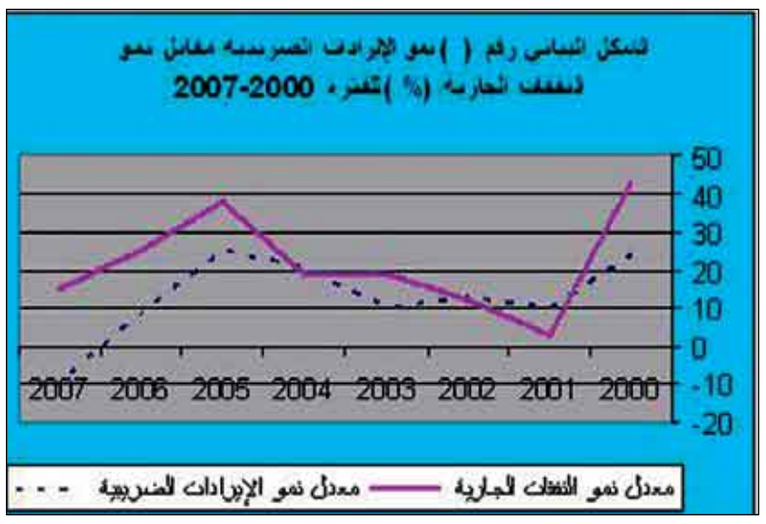

الإيرادات العامة والمنح، حيث تراجعت من ٪25.6 عام 2005م إلى ٪18.5 عام 2006م، وقدرت بـ ٪19.3 عام 2007م ومن ثم تراجع نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي من٪9.4 عام 2005م الى٪7.1 عام 2006م و٪6.5 عام 2007م ومع ذلك ما زالت هذه النسبة تفوق النسبة المتوقعة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر لعام 2006م بحوالي 0.5 نقطه مئوية.

2. مدى استدامة المالية العامة في ظل تراجع إنتاج النفط.

مثلت هيمنة الإيرادات النفطية احد أوجه الاختلالات التي واجهت المالية العامة خلال الفترة 2000-2007 والناتجة عن الخلل الهيكلي القائم في بنية الإيرادات العامة نتيجة لضعف نمو الإيرادات غير النفطية على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين وزيادة الإيرادات غير النفطية وبالتالي فان اختلال المالية العامة تمثل احد أبرز التحديات خلال الفترة المقبلة بما يمثله ذلك من آثار سلبية على الاستقرار المالي في ظل تدهور الإيرادات النفطية للفترة القادمة وضعف معدلات النمو في جانب الإيرادات الضريبية في ظل الزيادات المتتالية للنفقات الجارية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الفجوة بين الإيرادات الضريبية والنفقات الجارية كما يلاحظ من مقارنة معدلات نمو الإيرادات الضريبية مع نمو النفقات الجارية.

3. اتجاهات الإنفاق العام

على الرغم من زيادة الإنفاق العام الإجمالي بنسبة ٪18.7 بين عامي 2005م و2006م وبنسبة ٪59.4 بين العامين 2004م و2006م إلا أنه يلاحظ علية العديد من الاختلالات أهمها:-

معظم الزيادة اتجهت نحو الإنفاق الجاري بنسب متزايدة حيث ارتفعت نسبة الإنفاق الجاري إلى

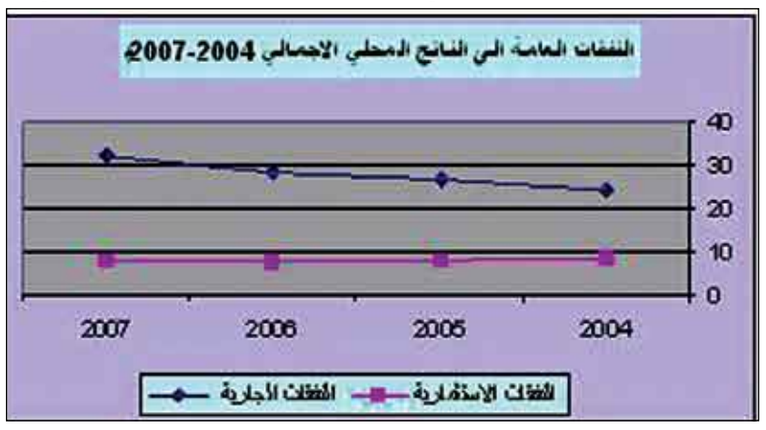

إجمالي الإنفاق العام من ٪69.9 عام 2004م إلى ٪72.1 عام 2005م ثم إلى ٪75.8 عام 2006م، وترجع معظم الزيادة في الإنفاق الجاري بدورها إلى ارتفاع بند الأجور والمرتبات نتيجة لتنفيذ إستراتيجية الأجور والمرتبات.

على الرغم من الزيادة في حجم الإنفاق الاستثماري كقيمة مطلقة من 210.2 مليار ريال و 252.6 مليار ريال في العامين 2004 و2005م إلى 289.4 مليار ريال عام 2006م إلا أن نسبتها إلى إجمالي الإنفاق العام قد اتجهت إلى الانخفاض من ٪23.8 عام 2004م الى٪21.3 عام 2005م ثم إلى ٪20.6 عام 2006م، كما تراجعت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٪8.2عام2004م إلى ٪7.9 عام 2005م ثم إلى ٪7.7 عام 2006م، بينما قدرت بـ٪7.9 عام 2007م، الأمر الذي يتطلب تصحيح هذا الاختلال القائم بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية.

تزايد فاتورة الأجور والمرتبات كنسبة من إجمالي النفقات العامة والذي يرجع ذلك بدوره إلى رفع الأجور والمرتبات نتيجة تنفيذ إستراتيجية الأجور .

ارتفاع حجم الدعوم خاصة المشتقات النفطية والتي بلغت مستويات كبيرة نتيجة لارتفاع أسعار النفط.

انخفاض حجم الإنفاق على الصيانة والتشغيل حيث لم تتجاوز نسبة نفقات الصيانة ٪1.4 من إجمالي الإنفاق العام.

وبناءً على تلك المؤشرات فان الأمر يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات الكفيلة بمعالجة تلك

←